الفصل الثانى

(نظرية المسئولية الاجتماعية)

Social Responsibility Theory

مقدمة:

أوضحت مجموعة من الدراسات العربية ضعف التزام وسائل الإعلام وخاصة الفضائيات بأسس نظرية المسئولية الاجتماعية ومبادئها، فالحرية التى تتسم بها وسائل الإعلام الخاصة قد لا يقابلها مراعاة لمسئوليتها الاجتماعية، وهو ما قد يجعلها تستغل هذه الحرية بشكل سيئ، من أجل تحقيق قاعدة جماهيرية عريضة، مما يكون له بالغ الأثر فى الجماهير.(١)

ومفهوم المسئولية الاجتماعية هو مفهوم غربى انتقل إلى الإعلام والصحافة من مجالى الاقتصاد والعلاقات العامة، فقد ساد بين أوساط المشتغلين بالمجالين الأخيرين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حينما دعت التطورات الاقتصادية التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إظهار الحاجة إلى التزام المنشآت بمسئولياتها الاجتماعية، حيث قوى تيار الاحتكارات الاقتصادية، واندفعت المشروعات نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة للمشروع على حساب المصلحة العامة للجماهير، وقد أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لظهور المفهوم.(٢)

---

(١) الأميرة سماح فرج. "التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة فى إطار المسئولية الاجتماعية" دراسة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للإعلام بين الحرية والمسئولية، الجزء الأول (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، يوليو ٢٠٠٨) ص ص ١٣٤- ١٣٥.

(٢) كريمان محمد فريد صادق."المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى الوحدات الاقتصادية: دراسة ميدانية على عينة من شركات القطاعين العام والخاص:. رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩).ص ٢٢.

تقوم فكرة المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على التوازن بين الحرية والمسئولية، حيث أضافت هذه النظرية إلى مبادئ النظام الإعلامى الليبرالى مبدأين جديدين، يتمثلان فى ضرورة وجود التزام ذاتى من جانب الإعلاميين بمجموعة من المواثيق الأخلاقية، التى تستهدف تحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة المجتمع.

ويتطلب ذلك تسليط الضوء على مفهوم هذه النظرية ودوافع ظهورها، والمقولات التى تشكل عماد هذه النظرية وأبعادها المختلفة، ورؤية النظرية للضوابط المختلفة التى تحكم عمل وسائل الإعلام، وكذلك الانتقادات الموجهة إليها، إضافة إلى كيفية توظيف هذه النظرية لتحقيق أهداف البحث فى التعرف على اتجاهات النخبة الرياضية والجمهور العام الرياضى نحو الضوابط المهنية لممارسات الإعلام الرياضى المصرى.

أهمية النظرية:

تتجسد أهمية نظرية المسئولية الاجتماعية فى النواحى التالية:

١. تدعو النظرية إلى المحافظة على استقلال وسائل الإعلام، شريطة أن تكون ملتزمة أمام المجتمع الذى منحها هذا الاستقلال، ووضع ضوابط أخلاقية لوسائل الإعلام، والتوافق بين حريتها والتزامها بمعايير المسئولية الاجتماعية.[١]

٢. تفيد الأبعاد المختلفة للنظرية فى توجيه وسائل الإعلام وتطوير أدائها على المستويين الوظيفى والأخلاقى، مما يجعل النظرية قادرة على التوفيق بين الحرية الفردية والحرية الممنوحة لوسائل الإعلام المقننة بمبادئ المسئولية الاجتماعية.[٢]

٣. تفيد النظرية فى مراعاة التوافق بين صالح الفرد، وصالح المجتمع وعدم تركيز وسائل الإعلام على الأهداف الربحية فقط، وأن تهتم وسائل الإعلام أيضاً بتحقيق الصالح العام.[٣]

---

(١) فتحى حسين أحمدعمر:أخلاقيات نشر الجريمة الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة". رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: قسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث والدراسات الإعلامية، جامعة الدول، ٢٠٠٥) ص٦٥.

(٢) حسن عماد مكاوى. أخلاقيات العمل الإعلامى: دراسة مقارنة، (القاهرة: الدار المصرية. اللبنانية، ١٩٩٤) ص ٦.

(٣) مها عبد المجيد صلاح. "المدونات المصرية بين الحرية والمسئولية" دراسة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للإعلام بين الحرية والمسئولية، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، يوليو ٢٠٠٨) الجزء الثانى، ص٩٢٣.

التطور التاريخى للنظرية:

ظروف نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

تطورت حرية الصحافة- فى تاريخها الطويل- من خلال ثلاث نظريات رئيسية، هى نظرية السلطة ونظرية الحرية ونظرية المسئولية الاجتماعية، فقد ارتبط ظهور نظرية السلطة بالنشأة الأولى للصحافة فى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر فى أوروبا الغربية، حيث سيطرت على أوروبا على مدى قرنين من الزمان حتى قيام الثورة الفرنسية، وظلت السلطة فى يد هيئة واحدة تمارس قيودا على حرية الصحافة، وكنتيجة لدعوات الحرية التى أطلقها كل من جون لوك وفولتير وروسو فى فرنسا، تطورت نظرية الحرية الليبرالية فى بريطانيا وأمريكا[1] حيث ظهرت نظرية الحرية فى القرن الثامن عشر، ونمت، ثم اشتد عودها فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.[2]

واستهدفت الليبرالية حظر القيود التى تضعها الدولة فى مجال حرية إصدار الصحف وأصدر البرلمان البريطانى قانونا يؤكد فيه حظر أى رقابة مسبقة على النشر، ونص الدستور الأمريكي على أنه يحظر على الكونجرس أن يصدر أى تشريع يقيد حرية التعبير والصحافة، وأدى فساد النظرية الليبرالية نتيجة لسوء استغلال صحافتها للحقوق الممنوحة لها، مما جعلها تتسم بالعجرفة، وترفض النقد الصحيح لها، وتتحيز لقضايا على حساب قضايا أخرى- إلى ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية.[3]

ظهرت فى النصف الأخير من القرن العشرين نظرية المسئولية الاجتماعية، التى دعا أنصارها إلى إعادة صوغ المبادئ والأسس التى قامت عليها نظرية الحرية حتى تواكب المتغيرات الاجتماعية والتقنية، وتضمن المحافظة على ما تبقى من أعراف المجتمع وقيمه (أى المجتمع الغربى، وبخاصة المجتمع الأمريكي الذى ظهرت فيه هذه النظرية).

---

(١) فتحى حسين أحمدعمر: مرجع سابق ص ٦٦.

(٢) محمد بن سعود البشر: "المسئولية الاجتماعية فى الإعلام: النظرية وواقع التطبيق"، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦) ص٩.

(3) Breen, Gerald-Mark & Matusitz, Jonathan, (2007). "Addressing the Negative Aspects of Pack Journalism to Media Reporters" Paper presented at the annual meeting of the NCA 93rd Annual Convention, TBA, Chicago, IL, Nov 15.

وقد قام الصحفى هنرى لويس مالك مجلة التايمز بتأسيس لجنة مستقلة، لدراسة دور الصحافة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدرت توصيات حول أفضل أداء للصحافة بشكل يدعم الديمقراطية، وقد بدأت اللجنة عملها فى عام ١٩٤٢، وأطلق عليها اسم لجنة هاتشين نسبة إلى رئيسها روبرت هاتشين رئيس جامعة شيكاغو.[١]

وكان من النتائج التى توصلت إليها اللجنة ما يلى:

١- أن التطور التقنى فى مجال الصحافة قد زاد من أهمية الإعلام للجماهير من ناحية، لكنه قلل من فرص مشاركة أفراد المجتمع فى التعبير عن آرائهم من ناحية أخرى.

٢- أن الذين تولوا مسئولية الإعلام قد أساءوا استخدامه وشوهوا صورة الفئات الأخرى فى المجتمع، ولم ينجحوا فى تقديم خدمة موضوعية تلبى حاجة المجتمع.

٣- أن وسائل الإعلام أصبحت ترتكب ممارسات يرفضها المجتمع، مما يحتم عليها- إن هى استمرت فى ذلك- أن تخضع لقوانين معينة تضبط هذه المسارات الخاطئة.[٢]

ويؤرخ لنظرية المسئولية الاجتماعية بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية الصادر عام ١٩٤٧ بعنوان "صحافة حرة ومسئولة"، الذى أشار إلى ان التجاوزات التى تحدث من قبل الصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع.[٣]

وعرف الصحافة الحرة والمسئولة بأنها:

١- ينبغى أن تقدم تغطية كاملة وصادقة وشاملة وواضحة للأحداث اليومية فى سياق يعطيها معناها الحقيقى. حيث إن الصحافة لا ينبغى أن تتسم بالدقة فقط، ولكن يجب- أيضاً- أن تتميز بوضوح بين الحقيقة والرأى، لأن الحقائق وحدها لا تعد كافية، كما يجب أن تقدم حقيقة الخبر عن طريق

---

(1) Stanley J Baran. (2002), Introduction to Mass Communication: Media Literacy And Culture. (USA: The McGraw Companies) pp.448-449.

(٢) محمد بن سعود البشر.:"مرجع سابق" ص ص ١٩- ٢٠.

(٣) محمد سعد إبراهيم. الإعلام التنموى والتعددية الحزبية.(القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١). ص٢٤٤.

نسبة الأخبار إلى مصادر موثوق بها بالنسبة للقارئ، أما التقارير التحليلية فينبغى أن تتخطى الحقائق المطلقة إلى إعطاء الخلفيات المحيطة بهذه الحقائق.

٢- ينبغى أن تكون منتدى لتبادل التعليق والنقد، حيث إن الصحافة ينبغى أن تعطى الفرصة لنشر الآراء التى تخالف رأى الصحيفة نفسها، مع عدم التنازل عن حقها فى الرد.[١]

٣- ينبغى أن تقدم الصحافة تغطية يومية شاملة للأنشطة الحكومية، وينعكس ذلك فى أن وسائل الإعلام عليها أن تلتزم بمبدأ حق الجمهور فى المعرفة، حيث إن وسائل الإعلام تعتبر الممثل عن الجمهور، وهى السلطة الرابعة بعد السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولقد استغلت وسائل الإعلام فى السنوات التالية مبدأ حق الجمهور فى المعرفة، لتبرير تدخلها فى شئون الأفراد الخاصة، وتبرر هذا التعدى على حرية الأفراد الخاصة بأن ذلك يرضى فضول الجمهور الشغوف إلى معرفة هذه النوعية من الأخبار.[٢]

٤- ينبغى أن توضح أهداف المجتمع وقيمه، فعلى وسائل الإعلام أن تنقل الموروثات الثقافية، وبذلك فإنها تدعم القيم والعادات الخاصة بالمجتمع.

٥- يجب أن تعطى صورة ممثلة وواقعية للأقليات فى المجتمع، بمعنى آخر ينبغى أن يتم التعبير عن الجماعات والأقليات، سواء العنصرية والاجتماعية أو الثقافية بدقة شديدة بدون اللجوء إلى الاعتماد على الصور المنطبعة عنهم حيث تدعو نظرية المسئولية الاجتماعية وسائل الإعلام إلى تقديم صور ايجابية عن الأقليات، سواء فى المضامين الجادة أو الترفيهية، وعلى الرغم من بعض النجاح الذى تحقق فى هذا الموضوع، لا زال تقديم الصور المنطبعة هو الاهتمام الشائع الموجه إلى وسائل الإعلام.[٣]وهكذا يتبين أن لجنة هاتشين كانت هى الركيزة الأساسية فى ولادة هذه النظرية، وأن

---

(1) Louis Alvin, Day (2003). Ethics in Media Communication: Cases and controversies'. (Australia: Holly J. Allen).p.38-.39.

(2) Day, Louis Alvin. Op. cit.pp. 39-40.

(3) Dennis Mcquail, (2000), Mass Communication Theory. (London: Sage Publication) p.149.

الدراسات الإعلامية التى تناولت موضوع نظرية المسئولية الاجتماعية كانت تستمد فلسفتها من النتائج التى وردت فى تقرير اللجنة.[1]

وفي عام ١٩٧٠ وضع "لونستين" تصنيفاً جديداً، اعتمد فيه على ملكية الصحافة وفلسفتها وتضمن خمس نظريات:

١- النظرية السلطوية:

وفي ظلها تعطى الحكومة رخصة لإصدار صحيفة، وتراقب المضمون المقدم من خلالها، ومن ثم تقوم الصحافة بدعم النخبة الحاكمة.

٢- النظرية السلطوية الاجتماعية:

وتتملك الصحافة فيها الحكومة وأحزابها، وتعد الصحافة في إطارها وسيلة لتحقيق الأهداف الفلسفية والاقتصادية للدولة.

٣- النظرية الليبرالية:

تعمل في غياب رقابة الدولة مع استثناءات قليلة، مثل الأعمال الفاضحة، مؤكدة على حرية الرأي.

٤- النظرية الليبرالية الاجتماعية:

وتعمل بحد أدنى من رقابة الدولة، لتقوية قنوات الاتصال، ولتأكيد روح الفلسفة الليبرالية.

٥ – النظرية المركزية الاجتماعية:

وتوجد فيها ملكية من قبل الدولة أو ملكية عامة، وتؤكد روح الفلسفة الليبرالية من خلال التعدد والتنافس في قنوات محدودة.[2]

وفي الثمانينات ظهرت تصنيفات جديدة، منها تصنيف "التشوك"، الذى تضمن ثلاث نظريات، هي الماركسية التي تمثل الدول الشيوعية، والسوق التي تجمع بين نظريتي الليبرالية والمسئولية الاجتماعية، والتقدمية التي تحاول تفسير الأوضاع الإعلانية في العالم الثالث من خلال التركيز على الدور التنموي للصحافة.

---

(١) محمد بن سعود البشر. "مرجع سابق" ص ٢٠.

(٢) كريمان محمد فريد صادق. "مرجع سابق" ص ٢٢.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسئولية الاجتماعية.[1]

أبعاد نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

ظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة، وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بها من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام، مثل الصدق، والموضوعية، والتوازن، والدقة.

ونلحظ أن هذه المعايير تفتقر إليها نظرية الحرية، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها هذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع بإتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شئون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين - في وسائل الاتصال - يجب أن يكونوا مسئولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسئولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح، إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي فى الأقليات بالمجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة، وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكا وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية، ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

---

(١) فتحى حسين أحمدعمر: "مرجع سابق" ص ٦٦.

ويعد مفهوم "الموضوعية" من أكثر العناصر الجدلية التى تثيرها نظرية "المسئولية الاجتماعية" ويتكون مفهوم الموضوعية- وفق رأى الباحثين- من عناصر أساسية تشمل:[1]

(تقديم الحقائق - توضيح مصادر المعلومات - الفصل بين الخبر والرأى – الحياد - التوازن فى عرض وجهات النظر).

يلخص دينس ماكويل الفكرة الرئيسية للنظرية فى:

حاولة نظرية المسئولية الاجتماعية أن توفق بين ثلاثة مبادئ متباينة:

١ – الحرية الشخصية.

٢ – حرية الإعلام.

٣ – مسئولية وسائل الإعلام تجاه المجتمع.

لا توجد طريقة واحدة لحل هذا التناقض، ولقد قدمت النظرية حلين رئيسين: الأول هو تنمية وعى الجمهور بالمسئولية الاجتماعية، والثانى رفع المستوى المهنى للإعلاميين كوسيلة لتحقيق مستويات عالية من الأداء.[2]

تركز نظرية المسئولية الاجتماعية على ثلاثة أبعاد أساسية، يتصل البعد الأول بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر، ويتصل البعد الثانى بمعايير الأداء، ويتصل البعد الثالث بالقيم المهنية التى ينبغى مراعاتها فى العمل الإعلامى.[3]

أولا: القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة وهى:-

١- الوظيفة السياسية، وتعنى إبلاغ المواطنين بكل ما يدور فى الحكومة والهيئات الأخرى من أنشطة، حتى تصبح وسائل الإعلام جزءاً متداخلا فى العملية السياسية، من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات.

٢- الوظيفة التعليمية، وتشمل تقديم التقارير الصادقة ومناقشة مختلف الأفكار والآراء.

---

(١) حمدى حسن، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٥٤.

(2) Richard Keble (2001). Ethics for Journalists. (London: Routedge, 2001). P.131.

(٣) عادل عبد الغفار.: "مرجع سابق" ص ٧٥٥.

٣- وظيفة المنفعة، وتعنى تقديم المعلومات المرتبطة بالأحداث أى أن تكون الصحافة مرآة لما يقع من أحداث فى المجتمع.

٤ – الوظيفة الثقافية، وتعنى تدعيم القيم والتقاليد والمعايير المثالية للمجتمع.[١]

٥ – الوظيفة الاقتصادية، لتعريف الناس بالسلع والخدمات.

٦ – وظيفة حفظ إيقاع الحياة للفرد.

ثانيا: معرفة المبادئ التى ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية أو مسئولة.

ومن أهم الأبعاد التى تعتمد عليها النظرية:

البعد الأول:

يتصل بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر، وتشمل الوظيفة السياسية من خلال إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، بالإضافة إلى الوظيفة التعليمية والإعلامية والاجتماعية.

البعد الثاني:

يهتم بمعايير الأداء الإعلامى، التى تشمل المعايير الأخلاقية للأفراد، إضافة إلى معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، أى مجموعة الضوابط الأخلاقية والقانونية والمهنية التى تحكم نظم وسائل الإعلام وممارستها، حتى تقوم بالتزاماتها نحو المجتمع، فى إطار من المسئولية الاجتماعية والأخلاقية.

وضرورة أن تحافظ وسائل الإعلام على حق المتهم فى محاكمة عادلة، فى أثناء نشرها للجريمة والتحقيق فيها إعلامياً، فالتغطية الإعلامية غير الرشيدة قد تتسبب فى أن يحرم المتهم من محاكمة عادلة، كما أنها تعبئ الرأى العام ضد المتهم وتصدر أحكامها عليه قبل محاكمته أمام قاضيه.[٢]

البعد الثالث:

يتصل هذا البعد بالسلوكيات التى يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق

---

(١) حسن عماد مكاوى.:"مرجع سابق" ص ١٦٧.

(2) Bucy, Erik p,(2002) "Living in the information Age: A new Media Reader" (Wadsworth: Australia, United states)pp. 289-290.

مبادئ المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، أو منظومة القيم المهنية التى تحكم أداء الإعلاميين.[١]

وتنقسم القيم المهنية إلى: قيم خاصة بجمع المادة الخبرية وتحريرها، وقيم مهنية خاصة بالمعالجة الإعلامية، و تتعلق القيم الخاصة بجمع المادة الخبرية وتحريرها بضرورة حفاظ الإعلاميين على المعلومات السرية التى يؤدى نشرها إلى الضرر بالأمن القومى للبلاد، بينما تتعلق القيم الخاصة التى تحكم المعالجة الإعلامية بتبنى الصدق والدقة والشمول والموضوعية.[٢]

البعد الرابع:

يعتبر هذا البعد اتجاهاً مستحدثاً فى الأسس والمبادئ التى تعتمد عليها النظرية، حيث يضيف جانباً جديداً للنظرية يتماشى مع روح التربية الإعلامية وأهدافها، وتم اكتشاف هذا البعد المستحدث على يد الباحث الأمريكى مونتجوميرى. ويركز هذا البعد على أن نظرية المسئولية الاجتماعية لا يجب أن تقوم فقط على مسئولية وسائل الإعلام تجاه المجتمع، فهذه نصف المسئولية، ولكن النصف الآخر يتمثل فى مسئولية الجمهور عن نفسه تجاه ما يشاهده أو يسمعه أو يقرؤه، على اعتبار أن المسئولية الاجتماعية لا تهدف فقط إلى المحافظة على قيم المجتمع وخصوصيته، والدقة والموضوعية عند تقديم المعلومات فى وسائل الإعلام فقط، وإنما تشمل أيضاً مسئولية الجماهير فى أن تفكر بشكل نقدى فى الرسالة الإعلامية التى تستقبلها، وألاّ تقبلها كقاعدة مسلم بها، ولكن عليها إدراك الرسالة الإعلامية وتحليلها نقدياً، ودراسة ما تطرحه وسائل الإعلام من قضايا وأفكار، ومعرفة مدى توافقها واختلافها مع أفكارها، ومعتقداتها، ومصالحه.

ووفقاً لنظرية المسئولية الاجتماعية هناك مجموعة من الرقباء على وسائل الإعلام لمراقبة أدائها وما تقدمه، وتتمثل مجموعة الرقباء فيما يلى[٣]:-

١. دور النقاد فى مراقبة وسائل الإعلام، خاصة نقاد الأدب والسينما والراديو والتليفزيون، حيث يقوم النقاد بتشكيل أذواق الجماهير، وتحفيز المبدعين

---

(١) فتحى حسين أحمدعامر."مرجع سابق" ص ٧١.

(2) Anthony Graybasch, & Joel Rudinow, (2002) "Ethics values in the information age" (Wadswarth: Australia, United Kingdom, United States) pp. 93-96.

(٣) حسن عماد مكاوى.:"مرجع سابق" ص ص ١٥٣- ١٥٦.

لتقديم مواد إعلامية مبتكرة، ومهاجمة المضامين المبتذلة والهابطة وغير المسئولة اجتماعياً وأخلاقياً ومهنياً.

٢. دور جماعات الضغط فى مراقبة وسائل الإعلام، ويوجد هذا الموضوع بوضوح فى المجتمعات الغربية، وخاصة المجتمع الأمريكى، حيث هناك العديد من جماعات الضغط التى تسعى إلى ممارسة تأثيرها فى وسائل الإعلام الأمريكية وذلك لتحقيق الصالح العام.

٣. دور الجماهير نفسها فى مراقبة وسائل الإعلام، فالجمهور هو مستهلك الرسالة الإعلامية، وبالتالى هو المتحكم الرئيس فى انتقاء المواد التى يرغب فى التعرض لها، وبالتالى عليه أن يمارس دوراً إيجابياً فى التعامل مع المضمون الإعلامى، والتحكم فيما يقرؤه أو يستمع إليه أو يشاهده، والدور الايجابى للجمهور يجعله قادراً على اعتبار الوسيلة التى تقدم مضامين هابطة وسيلة تضر بالصالح العام.

أسس نظرية المسئولية الاجتماعية ومبادئها:

تقوم الفكرة المحورية لأفكار هذه النظرية على التنظيم الذاتى الاختيارى لمهنة الصحافة، حيث وافق الإعلاميون فى الولايات المتحدة الأمريكية على أن الحرية السلبية فى النظرية الليبرالية غير مرغوبة فى المجتمع الحديث، وأن الحرية ليست مطلقة، وإنما ترتبط بالمسئولية، وكان من أهم الاقتراحات أن من يتمتع بالحرية عليه أن يتحمل فى مقابلها التزامات معينة تجاه المجتمع، مثل التزام الوسائل الإعلامية تجاه النهوض بالتنوير الثقافى والاجتماعى والسياسى وتعليم المجتمع، وأن من حق الجمهور المشاركة فى وسائل الاتصال لإقامة سوق الأفكار الحرة فى المجتمع.[١]

وتؤكد نظرية المسئولية الاجتماعية أن وسائل الإعلام يجب ألاّ تكون خاضعة للسيطرة الحكومية، ولكن فى المقابل يجب أن تعمل وسائل الإعلام على خدمة المجتمع، وتعد مبادئ هذه النظرية مزيجاً من مبادئ الليبرالية والأفكار التى تدعو للحاجة إلى شكل من أشكال السيطرة على وسائل الإعلام.

وفى مقابل رفض السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام، تدعو نظرية

---

(١) فتحى حسين أحمدعامر."مرجع سابق" ص ٦٩.

المسئولية الاجتماعية إلى أن تلتزم وسائل الإعلام بمسئولياتها الأخلاقية، كما أن النظرية لا تعفى الجمهور من مسئولياته، حيث يجب أن يكون لدى الجمهور الوعى الإعلامى الكافى لتأهيله لتقييم الأداء الإعلامى، ولكن فى النهاية فإن القائمين على وسائل الإعلام يستطيعون أن يؤدوا دورهم بشكل مسئول، يجنبهم الحاجة إلى التدخل الحكومى.[١]

ومن أهم المبادئ التى تقوم عليها هذه النظرية:

١) إعطاء الحقيقة للفرد، ولا يحق التستر عليها، ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات ناقصة أو كاذبة.

٢) ممارسة النقد البناء والقبول لأى فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد، وتقبل مناقشة ذلك الفرد لتصحيح الخطأ - إن وجد - بأسلوب ديمقراطى بناء هادف وهادئ.

٣) نشر أهداف المجتمع وخططه التربوية والاجتماعية والاقتصادية، فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع، ويبشر بالرفاهية واحترام حقوق الفرد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٤) إتاحة الفرص للفرد، للحصول على المعلومات التى يستفيد منها، أو يريد أن يتعلمها، أو يضيفها إلى حصيلته من المخزون الثقافى والسياسى، من خلال فكرة الدولة أو فكره الشخصى.[٢]

٥) لا سلطان للحكومة على الصحف، أو غيرها من وسائل أو أجهزة الإعلام التى يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة أو أهلية، لذا فهى تقوم بالتعبير عن وجهات نظر متنوعة ومتعددة، دون أية رقابة عليها من أية جهة حكومية، ولا يقيدها إلا الضمير الإعلامى أو السياسة الخاصة التى ترسمها المؤسسة الإعلامية لتحكم عملها.

٦) الجماهير حرة فى اختيارها للوسيلة أو الرسالة الإعلامية التى تتفق مع ميولها ورغباتها، كما أنها حرة فى التعبير عن آرائها، حتى وإن كانت مخالفة

---

(1) Stanley J, Baran.(2002), Introduction to Mass Communication: Media Literacy And Culture.(Boston: The McGraw-Hill Companies)p.449.

(٢) صابر فلحوط، محمد البخارى، العولمة والتبادل الإعلامى الدولى. (دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٩). ص ص٣٩- ٤٠.

لرأى السلطات العليا الرسمى، وحرية القول وحرية الصحافة والنشر حقوق دستورية تنص عليها القوانين الدستورية وتلتزم بها الحكومات وتدافع عنها الشعوب.

وتتلخص الوظائف العامة لنظرية المسئولية الاجتماعية فيما يلى:

١) خدمة النظام السياسى المتفق عليه من قبل الأغلبية.

٢) إعلام الرأى العام وإعلاء ممارسة حكم الشعب لنفسه.

٣) حماية حقوق الأفراد فى المجتمع وحقوق الدولة لخدمة المجتمع باحترام النظام العام واحترام حرية الإعلام.

٤) خدمة النظام من خلال إبراز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٥) تقديم البرامج المتوازنة الخاصة بالتسلية والترفية للفرد، من خلال ذلك القسط من الحرية الممنوحة من الدولة، وبما يحقق راحة الجميع.

٦) التركيز على مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتى.

المقولات النظرية والعلمية:

يقول "هاييرت وروس": تحت شعار الموضوعية والبحث عن الحقيقة، حاولت وسائل الإعلام الغربية أن تنشر الأخبار المتعلقة بالجنس والعنف والجريمة، والتدخل فى الأمور الشخصية لرموز المجتمع وتشويه صورة الساسة والدول الأخرى، وكل هذا يتم بدعوى أن الأفراد الذين يتعرضون لهذا النوع من الرسائل الإعلامية سيكون بإستطاعتهم استخراج الحقائق الكامنة فى هذه الممارسات الخاطئة التى تحدث فى المجتمع، وذلك يتم أيضاً بدعوى أن الدستور الأمريكى يحمى حرية الصحافة.

وعرف "ماكويلز" المسئولية الاجتماعية بأنها: إحدى السمات التى يجب أن تتسم بها وسائل الإعلام للعمل على تحقيق الديمقراطية للمجتمع، وذلك بواسطة تطبيق بعض الواجبات والالتزامات غير الموثقة ولكنها معترف بها بشكل ضمنى، كما أنها مجموعة المبادئ الأخلاقية التى تجعل وسائل الإعلام منبراً لتقديم الحقيقة للمجتمع.[1]

---

(1) MC Quail, D. op. cit.p.503.

كما عرفها "محمد حسام الدين" بأنها: مجموعة الوظائف التى يجب أن تلتزم بتأديتها الصحافة أمام المجتمع، فى مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوافر فى معالجتها قيم مهنية كالدقة، والموضوعية، والتوازن، والشمول، وهى التى يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية والأمنية على المستويين المحلى والدولى، شريطة أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأى العام.(١)

وقد حاولت الباحثة أميرة عبد الفتاح أن تصنع تصوراً لأنواع مختلفة من المسئولية على الوجه التالى.

١. المسئولية المدنية، وهى التى توجب على الفاعل الذى سبب لغيره ضرراً أن يعوضه عنه.

٢. المسئولية الجنائية وهى التى تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جريمة.

٣. المسئولية الأخلاقية، وهى الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقى، وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ووعى بما يصدر عنه من أفعال مناسبة للأخلاق أو القانون أو الدين(٢).

ويشير "إيلى أبيل" عميد كلية الصحافة السابق فى جامعة كولومبيا إلى انه كان يؤخذ على الصحافة على نطاق واسع ولسنوات عديدة قبل عام ١٩٤٧ - فقدانها لما أصبحنا ندعوه المسئولية الاجتماعية حتى قام "ثيودور بيترسون" - بنجاح - بجمع النواقص المعروفة ضمنا، كما أشار إليها النقاد فى القرن العشرين ضمن البنود التالية:-

١- أن الصحافة قد ملكت سلطة نمطية لأهدافها الخاصة، ونشر مالكوها آراءهم الخاصة وخصوصا فى مسائل السياسة والاقتصاد على حساب وجهات النظر المتعارضة.

٢- أن الصحافة قد أصبحت تابعة للمصالح الكبرى، وفى أوقات ما سمحت للمعلنين بتوجيه مواد افتتاحياتها.

---

(١) محمد حسام الدين إسماعيل:"مرجع سابق" ص ٤٠.

(٢) أميرة عبد الفتاح محمد عبد الفتاح،"استخدام الأخبار المجهولة فى الصحف المصرية: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الآداب، قسم علوم الاتصال والإعلام، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨) ص٥٢.

٣- أن الصحافة قد قاومت التغير الاجتماعى، وقد خصصت اهتماماً أكبر للموضوعات السطحية والحسية عن أهمية التغطية للأحداث الجارية.

٤- أن الصحافة لم تراع الأخلاق العامة ولا الخصوصية، بل إنها غزت الحرية الشخصية للدول والأفراد والجماعات والأقليات.

٥- أن الصحافة قد أديرت من قبل طبقة اجتماعية اقتصادية توصف عموما بأنها طبقة الأعمال، التى جعلت السبيل إلى الصحافة صعباً أمام القادمين الجدد للمهنة، وبالتالى عرضت سوق الأفكار الحرة والمقترحة للتراجع والاندثار.[١]

ويشير ماكويل إلى أن المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية تتلخص فى:[٢]

١) أن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع.

٢) يمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات، مثل الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوازن، والأمانة فى النشر.

٣) من أجل تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتى.

٤) الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدى إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات فى المجتمع.

٥) أن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتعكس تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد.

٦) أن للمجتمع حقاً على الصحافة، هو أن تلتزم بمعايير رفيعة فى أدائها لوظائفها.

ارتباط النظرية بكود الأخلاق:

فى ظل نظرية المسئولية الاجتماعية، تنوعت واختلفت مواثيق شرف العمل الإعلامى من دولة إلى أخرى، تبعاً للظروف والتقاليد السائدة فى كل منها، إلا أن

---

(١) إبراهيم عبد الله المسلمى. التشريعات الإعلامية: قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التى تحكم أداء وسائل الإعلام. (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٣).ص ٧٠.

(2) MC Quail, D. op. cit.pp. 116-118.

غالبية هذه المواثيق ركزت بصفة عامة على أخلاقيات جمع المعلومات، واحترام خصوصية الأفراد، والبعد عن التحيز، وتنحية الأهواء والمصالح الشخصية.

فقد أفرطت نظرية الحرية الإعلامية في إعلاء حرية الفرد على حساب مصلحة المجتمع، وتحول الإعلام إلى صناعة وسلعة تضحي بقيم المجتمع.

للفرد حق، وللمجتمع أيضاً حقوق، والمؤسسة الإعلامية مثلها مثل المؤسسات الاجتماعية، لا بد أن تسعى لخدمة الصالح العام، وتضطلع بمهام ووظائف اجتماعية جوهرية في حياة الناس، ولها دور تربوي وتثقيفي.

فلابد من أن تضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والتوازن، وتجنب أي شيء يؤدي إلى الفوضى، كما ينبغي أن تكون هناك تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع.

ويوجد خيط رفيع بين الحرية والفوضى الأخلاقية، فللفرد الحق في أن يكتب، وينشر، ويبث ما يريد، بشرط المحافظة على قيم المجتمع ومصلحته وأمنه.[1]

إن الالتزام نحو المجتمع يكون من خلال وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والتوازن والبعد عن أي شيء يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى، كما ينبغي أن تتسم بالتعددية التى تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع.

ووفق هذه النظرية يمكن أن تسهم الصحافة بدور فعال ومتوازن في المجتمع، لأن المسئولية الاجتماعية تحتم عليها التعبير عن رغبات وتطلعات المواطنين، وتوجيه السلطة السياسية في حالة خروجها عن الشرعية.

ويتمثل الضابط الأخلاقي والقانوني الذى يوجه عمل وسائل الإعلام في ضرورة تقديمها لتغطية إخبارية ومعالجة إعلامية للموضوعات والأنشطة والقضايا المختلفة، في إطار من الموضوعية والتوازن في عرض الحقائق والمعلومات والأفكار والآراء، التي من شأنها تدعيم الديمقراطية ومشاركة الرأي العام في الأحداث الجارية.[2]

ويتصل بالضوابط الأخلاقية والقانونية ضرورة احترام وسائل الإعلام لخصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة، وعدم تشكيل الرأي العام ضد المتهم قبل صدور حكم

---

(١) سليمان صالح، إشكالية الموضوعية فى وسائل الإعلام: دراسة نقدية، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، العدد الثالث، يوليو – ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٣٥.

(٢) جيهان رشتى: الإعلام وقضايا المجتمع. مذكرات غير منشورة. (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠). ص ١٨.

القضاء، وحماية الآداب العامة ضد الأعمال الفاحشة وارتكاب الرذيلة، ويقظة الضمير الإعلامي في حدود المسئولية الاجتماعية، والإحساس بالقيم المهنية للإعلاميين، ومراعاة احترام حق الأفراد في الخصوصية، باعتبارها أحد الحقوق المدنية التي ينبغي أن تحافظ عليها وسائل الإعلام.[١]

وتنقسم القيم المهنية إلى قيم خاصة لجمع المادة الخبرية وتحريرها، وقيم مهنية تتصل بالمعالجة الإعلامية، ولا يعني ذلك تستر وسائل الإعلام على الممارسات غير الشرعية للأفراد أو المسئولين، ولكن الحفاظ على تفاصيل الحياة الخاصة للأفراد[٢]

ويلخص" اجى واوليت واميري" القانون الأخلاقى للصحفى فى خمس دوائر متداخلة والدوائر من الداخل إلى الخارج كالتالى:

١- الدائرة الداخلية الصغرى: تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد بالإضافة لحراس البوابة الذين يحددون ماذا نقرأ ونسمع ونرى.

٢- الدائرة الثانية: تمثل معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الداخلية، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.

٣- الدائرة الثالثة:تمثل المعايير المهنة التى تضعها الهيئات الصحفية المستقلة لتنظيم عمل وسائل الإعلام المختلفة، مثل الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف وجمعية الصحفيين المهنيين.

٤- الدائرة الرابعة: تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات فى النظريات المختلفة السلطوية والليبرالية والمسئولية الاجتماعية.

٥- الدائرة الخامسة وتمثل الحدود التى يسمح بها الناس لكل معايير النشاط الإنساني والتى لا تتخطاها الهيئات والأفراد[٣].

أما القيم المهنية التى تحكم المعالجة الإعلامية، فتشمل الصدق، والدقة، والشمول، والموضوعية بعناصرها المختلفة التى تشمل تقديم الحقائق، وتوضح مصادر الأخبار والفصل بين الخبر والرأى والحياد وعدم التحزب، والتوازن فى عرض وجهات النظر المختلفة.

---

(١) عادل عبد الغفار خليل: "مرجع سابق"، ص ص ٧٥٦ – ٧٥٧.

(2) Erik P. Bucy, op. cit.pp.. 289-290.

(٣) محمد حسام الدين إسماعيل."مرجع سابق" ص ٨٢.

وينظر"اليوت" إلى المسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات هى:-

أولا: مسئولية الإعلامى تجاه المجتمع العام:

من خلال إتاحة المعلومات وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، وكلاهما يتصارع مع الآخر، فأحياناً يحقق تقديم المعلومات ضرراً لبعض الأفراد، ولكن مفهوم المنفعة يقتضى- أحياناً - التضحية بصالح الفرد فى سبيل صالح المجتمع.

ثانيا: مسئولية الإعلامى تُجاه المجتمع المحلى:

١) نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع وما يتوقعه المجتمع من الأفراد.

٢) أداء الرسالة السابقة مع تجنب أى ضرر بقدر الإمكان.

٣) إبلاغ الناس بما يحقق صالحهم الآن وفى المستقبل.

٤) أداء الرسالة السابقة بطريقة لا تقلل من ثقة الناس فى مهنة الصحافة.

ثالثا: مسئولية الإعلامى تُجاه نفسه:

من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والموضوعية لما يعتقد انه فى صالح المجتمع، ومعرفة أنواع السلوك التى يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق المبادئ الإرشادية[1]، أو بمعنى آخر منظومة القيم المهنية التى تحكم سلوكيات الإعلاميين فى أداء وظائفهم.

وتنقسم القيم المهنية إلى: قيم خاصة بجمع وتحرير المادة الخبرية، وقيم مهنية تتصل بالمعالجة، الإعلامية، فعلى مستوى الأخبار ينبغى أن يحرص الإعلاميون على مراعاة الحفاظ على احترام حق الأفراد فى الخصوصية، وضرورة الحفاظ على المعلومات السرية التى يمكن أن يؤدى نشرها إلى الضرر بالأمن القومى، وعدم اللجوء إلى الوسائل غير الأخلاقية فى عملهم.

تقييم أداء القائم بالاتصال:

يعرف "راى" وآخرون القائم بالاتصال بأنه مجموعة من الأشخاص كلٌ يعمل فى مجال تخصصه، من أجل إخراج الرسالة الإعلامية على أكمل وجه، فمقدم البرامج الذى يحقق نجاحاً ليس فقط لموهبته، وإنما لوجود كتيبة من المعدين والمحررين ومهندس الصوت والديكور ومسئولى الإضاءة والإنتاج، بالإضافة إلى

---

(١) حسن عماد مكاوى.:"مرجع سابق" ص ١٦٧- ١٦٨.

المخرج، أى فريق العمل بالكامل الذى يتعاون من أجل تنفيذ البرنامج وظهوره لملايين المشاهدين.[١]

وقد أصبح التخصص وتقسيم العمل الداخلى أحد الخصائص الأساسية فى تنظيم المؤسسات الإعلامية، ويحتاج إلى العشرات من الأفراد الذين يطلق علي كل منهم قائماً بالاتصال، ويطلق المفهوم على المجموع فى علاقته بالمنتج النهائى وهو الرسالة الإعلامية، حيث لا ينفرد أى منهم بمسئولية الإنتاج.[٢]

ويعتبر القائم بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية أحد العناصر الفاعلة فى نظام العمل، وهو يتأثر- أولاً- بمجموعة السياسات التى يرسمها أصحاب الملكية أو القائمون عليها، وتتفق أهدافها من إنشاء هذه المؤسسات، ويعتبر التزام القائم بالاتصال بهذه السياسات التى تكون معلنة أو مستترة، ويكتسبها من خلال علاقات التزامل والانتماء، ويعتبر التزامه بهذه السياسات ضرورة لاستمرار المؤسسة واستقرارها فى علاقاتها بالمجتمع، وهذا الالتزام هو الذى يظهر فيما يقوم به أو غيره من عمليات المراجعة للمحتوى، حتى يتسق مع هذه الأهداف والسياسات، سواء بالحذف أو بالإضافة أو التعديل، بما يشير فى النهاية إلى التحيز فى إنتاج المحتوى، نحو خدمة الأهداف والسياسات الخاصة بالمؤسسة المعلنة أو المستترة التى تحدد ما يجب و ما لا يجب أن يفعله القائم بالاتصال فى أثناء ممارسة عمله.[٣]

الشروط الواجب توافرها فى الإعلامى التليفزيونى:

حدد مجموعة من الباحثين الشروط التى يجب توافرها فيمن يضطلع بمهمة الإعلامى، وذلك من خلال مفهوم نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال أشار "ريتشارد يوكم" و"شارلز كريمر" إلى المواصفات التى يجب أن يتمتع بها الإعلامى التليفزيونى على النحو التالى.[٤]

---

(١) حنان حسن محمد الجندى." مرجع سابق" ص ٣٧.

(٢) وسام محمد أحمد نصر، "العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة فى البرامج التليفزيونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١) ص ١٦٧.

(3) Richard Yoakam and Charles Craemer, The Television News and the Technology (New York: Random House, second edition, 1985) p.75.

(4) Stuart Hyde, Television and Radio Announcing, (USA: Boston, Houghton Mifflin company: 8ed, 2004)p.18.

١. شخصية ذات طبيعة محببة:-

نستطيع أن نقول إنها شخصية لطيفة بعيدة عن الغرور والعبوس، واثقة مستعدة للخروج على الهواء فى أية لحظة، مرتبة الأفكار والأداء، تألف جو الأستوديو، تعشق وجودها على الهواء مباشرة، كى تنقل معلومة إلى الجمهور، فيشعر المتلقى أنه أمام صديق يقدم له معلومة.

٢. الجدية والسلطة:-

تتبع سلطة الإعلامى من جدية ما يقدمه من أخبار، وانفراده بإعلان الحقائق يشعره بهذه السلطة التى يشعر بها المشاهد، وتجعله يصدق الرسالة التى يقدمها الإعلامى على الفور، من منطلق حرصه والتزامه بمسئوليته الاجتماعية، كما تأتى السلطة أيضاً من سلوكيات الإعلامى وأدائه وثقته بنفسه، وقدرته على تحاشى الأخطاء كلما أمكن تمنحه الكثير من السيادة أمام الكاميرا، وهذا بالتحديد يدعم مقولة متداولة فى غرف الأخبار تقول: "على المقدم أن يبادر بالهجوم مع مراعاة التزامه المهنى والأخلاقى".

٣. معبراً عما يقرأ:-

من الأمور المهمة والمهارات التى يجب أن يستخدمها مقدم البرنامج فيما يقدمه من رسائل إعلامية: أن يشعر المتلقى بنبرات الحزن فى صوته عندما يتحدث عن أزمة تمر بها البلاد، فتشعر بمسئوليته الاجتماعية إزاء بلاده، أو عندما يمر مشهد مؤثر ومحزن أمامه على الشاشة، على عكس ذلك عندما يعلن عن خبر سار، فمن المستحسن أن تجده يبتسم، ولكن مع وجود شرط مهم، وهو عدم المبالغة فى إظهار التعاطف بشكل يخرج المشاهد من الحدث.

٤. يجيد قواعد اللغة:-

معرفة قواعد اللغة من أهم الصفات التى يجب أن يتحلى بها الإعلامى، فهو بمثابة قدوة، بجانب أن عليه اختيار الكلمات التى تحتويها رسالته بعناية فائقة، ويبتعد عن الكلمات المطاطة التى يمكن أن تحمل أكثر من معنى فى نفس الوقت، حتى لا يختلط الأمر على المتلقى، بالإضافة إلى أهمية أن تكون لغة الرسالة المستخدمة سهلة وواضحة، بعيدة عن اللهجات العامية التى يمكن أن تكون حكراً على فئة معينة من المجتمع، فرسالته من المفترض أن تصل إلى جميع

الفئات والمستويات، كما يجب عليه أن يكون على دراية بالنطق السليم للأسماء باللغات المختلفة، وحبذا أن يكون الإعلامى على دراية بأكثر من لغة.

٥. يمتلك مهارات الكتابة الصحفية:-

فبجانب مهارات الإلقاء السليم، والقدرة على إدارة الحوار ببساطة، وتمتع بمخارج ألفاظ واضحة، يجب على الإعلامى أن يكون لديه القدرة على تجميع المعلومات من الصحف والأرشيف، وإعدادها فى صورة النص البرامجى "إسكربت"، فمقدم البرنامج المتميز هو الذى يستطيع الكتابة للصحافة والتليفزيون معاً، وهو الذى يقوم بإعداد موضوعه وكتابته وتقديمه بنفسه.

وحدد" ستيوارت هايبد" بعض الجوانب المطلوب توافرها فى الإعلامى:-

١. واسع الاطلاع والمعرفة:-

الشخصية الموسوعية هى صفة يجب أن يتصف بها الإعلامى، فالاطلاع والمعرفة هما أهم أدوات الإعلامى الناجح على طول مسيرته فى عالم الصحافة التليفزيونية، فعليه أن يكون ملماً بكثير من مناحى الحياة المختلفة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالإعلامى العصرى هو الذى يقوم بإعداد رسالته الإعلامية بنفسه، من بداية البحث عن فكرة وتفتيش عن مصادر المعلومات المناسبة، وكتابة الرسالة، وإعدادها بطريقة تصلح لإذاعتها عبر التليفزيون، دون الحاجة إلى وظيفة المعد الذى كان يقوم بكل هذه المهام ويأتى الإعلامى فقط لإذاعتها على المتلقين.[1]

٢. القدرة على التواصل عبر قنوات الاتصال غير الشفهى:-

فى عالم التليفزيون هناك عدة طرق لتوصيل الرسالة الإعلامية بجانب الصوت، ومن أهم هذه الوسائل الحركات الجسدية وتعبيرات الوجه واتصال العين، بالإضافة إلى أن للأزياء التى يرتديها مقدم البرنامج دوراً كبيراً فى شد انتباه المشاهد، كل ذلك يمكن أن يساعد فى توصيل الرسالة بجانب الصوت.

٣. حسن التفاعل مع فريق الإعداد:-

الإعلامى الناجح هو الذى يستطيع أن يخلق جواً من التفاعل والتفاهم بينه وبين فريق العمل، حتى مع أصغر العاملين داخل الأستوديو، فالعمل التليفزيونى عمل

---

(١) حنان حسن محمد الجندى." مرجع سابق" ص ٤١.

جماعى فى المقام الأول، والكل يعمل لإخراج الرسالة الإعلامية على أكمل وجه، كما أن للمخرج والمعد الكلمة العليا والأخيرة داخل الأستوديو، ولابد أيضاً من وجود نوع من المرونة تسمح لمقدم البرنامج بتغيير بعض العناصر، والمشاركة والمناقشة أمر مهم لبروز الرسالة بصورة جيدة.

وقد أشارت "دينا أبو زيد" إلى بعض الجوانب الأخرى المطلوب توافرها فى الإعلامى:- [1]

١. معرفة الجمهور:

من الأشياء المهمة جداً للإعلامي أن يكون على دراية بنوعية الجمهور الذى يقدم له الرسالة، فيجب عليه أن يضع فى اعتباره الفئة العمرية الموجه إليها الرسالة وطبقته الاجتماعية، ونوعه ذكراً أم أنثى، والمستوى التعليمى لهذا الجمهور، فإذا وضع يده على ديموجرافية جمهوره، سيقوم بإعداد رسالة مناسبة هادفة، وبالتالى تنجح الرسالة فى التأثير.

٢. توطيد الصلة مع الجمهور:

من أهم الأشياء التى يجب أن يحرص عليها الإعلامى، هى بناء علاقات قوية مع مشاهديه، والحقيقة أن بناء العلاقات ليس بالأمر الذى يمكن تعلمه، لأنها مسألة تتعلق بقدرة الإعلامى على أن ينال إعجاب جمهوره وتقديره، فيصبح نجمهم المفضل ويكنون له مشاعر الصداقة أو كأنه أحد أفراد الأسرة.

العوامل المؤثرة فى أداء القائم بالاتصال:

١. خصائص القائم بالاتصال والإحساس بالذات:-

تلعب الخصائص والسمات دوراً فى الممارسات الإعلامية للقائم بالاتصال، مثل النوع، والعمر، والدخل، والطبقة الاجتماعية، والمستوى التعليمى، والانتماءات الفكرية، والعقائدية وكذلك إحساسه بالأمان.[2]

ويعد الإحساس بالذات الذى ينعكس على ثقة الفرد فى نفسه وتقديره لذاته، محصلة أو نتيجة لقدرة الفرد والمجتمع على تلبية حاجات عديدة، يتصدرها إحساس

---

(١) حسن عماد مكاوى، ليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطابعة الثامنة، ٢٠٠٩) ص ١٧٩.

(٢) حنان حسن محمد الجندى." مرجع سابق" ص ٤٤.

الفرد بالأمن بأشكاله وصوره المتعددة، والذى ينتقل بالفرد إلى مناطق القدرة على التعبير والمشاركة فى صنع القرار.[١]

٢. الانتماء للجماعات المرجعية:-

يعتبر الانتماء عنصراً محدداً من محددات الشخصية، لأنه يؤثر فى طريقة التفكير والتفاعل مع العالم المحيط بالفرد، كما أن الفرد يتم وصفه أيضاً من خلال مفهوم الجماعات التى ينتمى إليها من الجماعات التعليمية والاجتماعية والوظائفية وغيرها.[٢]

٣. الرضا الوظيفى للقائمين بالاتصال:-

يعتبر الرضا الوظيفى أمراً مهما للفرد، وذلك لأنه يشكل الأساس لتحقيق التوافق النفسى والاجتماعى، فالعمل الذى يشغله الفرد يعتبر وسيلة مهمة لإشباع حاجاته ورغباته، كما أن للرضا الوظيفى علاقة بالنتائج التى يمكن أن تحققها المنظمات، حيث إن رضا الفرد عن عمله وعن الظروف المحيطة به يجعله أكثر عطاء، فالمنظمات الإعلامية لا تستطيع أن تؤدى دورها على الوجه الأكمل، إلا إذا كان العاملون بها راضين عن عملهم ومقتنعين به.[٣]

٤. تأثير السياسات الداخلية والخارجية:-

يتأثر عمل القائم بالاتصال بنوعين من السياسات: أحدهما يسمى بالسياسات الداخلية: وهى سياسات المؤسسة الإعلامية التى يعمل بها، والتى قد تكون معلنة أو مستترة، يكتسبها من خلال علاقات العمل والتنشئة الاجتماعية داخل المؤسسة، وهى التى تفرض عليه عمليات تعديل المحتوى، سواء بالحذف أو بالإضافة أو التعديل، حتى يصل إلى الجمهور المستهدف بما يتفق مع سياسات هذه المؤسسة.

أما النوع الآخر فيسمى بالسياسات الخارجية، ويقصد بها تلك السياسات التى تصدر عن المشرعين والمسئولين عن وضع الأهداف العامة الرئيسية للمؤسسة

---

(١) رغدة محمد عيسى،"العوامل المؤثرة على القيادات الإعلامية النسائية باتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى وانعكاسها على التخطيط الإعلامى"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥) ص ٥٦.

(٢) بطرس جرجس،"العوامل المؤثرة فى الرضا الوظيفى لدى العاملين فى المؤسسات الإعلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٩) ص ٦.

(٣) وسام محمد أحمد نصر." مرجع سابق" ص ١٨٥.

الإعلامية فى المجتمع، ويتم ذلك من خلال التشريعات والقوانين التى تضمن العملية الإعلامية فى جميع المؤسسات الإعلامية من وجهة نظر السلطة، ولا تمارس هذه السياسات صراحة، ولكن يظل لها تأثير واضح فى قرارات وسائل الإعلام.[١]

٥. التوقعات الخاصة بالجمهور:-

لاحظ الباحثان"أثيل دى سولا بول وشومان" أن الجمهور يؤثر فى القائم بالاتصال مثلما يوثر القائم بالاتصال فى الجمهور، فالرسائل التى يقدمها القائم بالاتصال تحددها إلى حد ما توقعاته عن ردود فعل الجمهور، وبالتالى يلعب الجمهور دوراً ايجابياً فى عملية الاتصال، وبجانب ذلك يمثل جمهور المتلقين بالنسبة للقائم بالاتصال الدعم الأساسى لدوره وإنجازاته، سواء من خلال الإحساس بالتقدير الذاتى، أو مواجهة الغير من أصحاب المصالح أو جماعات الانتماء داخل المؤسسات الإعلامية وخارجها.[٢]

٦. العلاقات بمصادر الأنباء والمعلومات:-

يعد تدعيم العلاقات الوظيفية بين المندوبين والمصادر الإخبارية عنصراً جوهرياً فى عملية صناعة الأخبار، فالمندوب الإخباري يقضى معظم وقته مع المصادر التى تمده بالأخبار بشكل منتظم، ويبدأ تدريجياً فى الاندماج معهم، بحيث تصبح قيمهم ومصالحهم ومشاكلهم وسلوكياتهم مألوفة من جانبه.

٧. الضغوط المهنية وعلاقات العمل:-

هناك العديد من الضغوط التى تواجه القائم بالاتصال فى أثناء تأدية وظيفته، وتختلف طبيعة الضغوط التى يتعرض لها القائم بالاتصال فى مصر حسب مجال تخصصه.

القيود المفروضة على الإعلامى التليفزيونى:

أولاً: ضغوط الرقابة:-

إذا كانت القيود الرقابية قد قلت فى الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، خاصة مع زيادة سقف الحرية المتاحة للإعلاميين بعد ثورة يناير، فإن بعض القنوات الحكومية

---

(١) رغدة محمد عيسى." مرجع سابق" ص ٥٩.

(٢) نشوة سليمان محمد عقل،"تقييم نشرات الأخبار فى قناة النيل الإخبارية المتخصصة، دراسة مسحية للمحتوى والقائمين بالاتصال"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٢) ص ٦٨.

ما زالت متمسكة ببعض هذه القيود الرقابية، وفى الوقت نفسه فإن هذه القيود الرقابية تأخذ شكلا آخر بالنسبة للقنوات الخاصة، فلا شك أن هناك قيوداً يضعها ملاك هذه القنوات على العاملين بها، كما أن هناك قيوداً أخرى مرتبطة بالجانب الإعلامى، وقد تكون هذه القيود فى بعض الأحيان أشد من القيود الرقابية التقليدية.

ثانياً: الضغوط المادية:-

يتعرض الإعلاميون العاملون بالقنوات الحكومية للضغوط المادية بشكل أكثر مما يتعرض له أقرانهم فى القنوات الخاصة، نظراً لضعف ميزانية هذه القنوات مما يؤثر فى مظهرهم الخارجى، ويضعف من صورتهم أمام الجماهير، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف مصداقيتهم، بالإضافة إلى الافتقاد إلى التقنيات المتطورة التى تسهل عمل الإعلامى وتساعده على التميز، وهو ما نلاحظه فى بعض القنوات ذات الإمكانات الفنية الضعيفة التى لا تساعد الإعلامى على إظهار ما لديه من قدرات ومواهب، بينما قنوات أخرى قد تكون الكفاءات البشرية بها أضعف فى الجانب المهنى، إلا أن التطور التقنى يعوض الضعف فى القدرات البشرية.

ثالثاً: ضغوط التنافس:- [1]

التنافس الشديد بين القنوات للحصول على السبق يؤدى إلى نوع من الضغط على القائم بالاتصال، مما يدفعه فى بعض الأحيان إلى تجاوز بعض أخلاقيات المهنة، فى سبيل الوصول إلى هذا السبق والوصول إلى حالة متقدمة من التنابز بين القائمين بالاتصال فى البرامج، وبالأخص البرامج الرياضية، مما يزيد من معدل التجاوز فى أخلاقيات المهنة.

رابعاً: الموضوعية والحيادية:-

يمثلان نوعاً من الضغط على الإعلامى التليفزيونى، فمهما كان انتماؤه السياسي والاجتماعي، فعليه أن يلتزم الحياد فى طرح الموضوعات، حتى لا يتهم بالتحيز، فليس من المسموح أن يظهر الإعلامى آراءه الشخصية أمام الجمهور.

---

(١) حنان حسن محمد الجندى." مرجع سابق" ص ص٤٧- ٤٨

الاتجاهات الحديثة للنظرية:

لا تزال المسئولية الاجتماعية حتى الآن مجرد نظرية، أكثر من كونها مطبقة عملياً، وفى العديد من المواقف الملائمة فإنه يتم الاستعانة بها وتطبيقها فى الواقع.[1]

وهناك عدة عوامل فى تجلية الرؤية حول مدى تطبيق نظرية المسئولية الاجتماعية فى المجتمعات الغربية، ومن هذه العوامل الفرق الكبير بين وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وبين وسائل الإعلام المطبوعة، فيما يتعلق بخضوعها للقوانين المنظمة للعمل الإعلامى، ذلك؛ لأن الصحافة تتمتع بقدر أكبر من الحرية، فالمواطن الذى يريد إصدار صحيفة- مثلاً - ليس مطالباً بالحصول على رخصة لإصدار الصحيفة من الجهات الرسمية، فالصحافة التى تتمتع بهذا القدر من الحرية الإدارية تتمتع أيضاً بقدر أكبر من الحرية الفكرية والاجتماعية.

وتوجد نظرية المسئولية الاجتماعية إلى حد ما فى فلسفة العمل الإذاعى أكثر من سائر أشكال المطبوعات، فالإذاعة الأمريكية المسموعة أو المرئية مملوكة ملكية خاصة، ولكنها تخضع لنظام التراخيص، ففى بداية الثلاثينيات قررت المحكمة الدستورية العليا الأمريكية تبرير ذلك دستورياً بأن الإذاعيين يستخدمون ملكية عامة وهى الموجات الهوائية للاتصال، ومن أجل هذا فإن للشعب الحق من خلال حكومته أن يمارس بعض السيطرة أو الرقابة على الإذاعة، وللحكومة الأمريكية من خلال لجنة الاتصالات الفيدرالية أن تسحب الترخيص الممنوح لأى محطة ترى أنها لا تعمل من أجل الصالح العام.

أما فى أوروبا الغربية، فإن نظرية المسئولية الاجتماعية تتواجد بدرجة تفوق تواجدها فى الولايات المتحدة، ففى بعض الدول الأوربية يعمل الصحفيون بموجب ترخيص يمكن سحبه من خلال بعض القواعد والقوانين الصحفية، ففى إنجلترا يعطى قانون يعرف باسم "قانون الأسرار الرسمية" الحكومةَ سلطةً ضد أى وسيلة إعلامية يمكن أن تعرض أمن الوطن للخطر.[2]

---

(١) سارة عبد اللطيف عبد الحليم."المسئولية الاجتماعية لقنوات التليفزيون المصرية (الحكومية والخاصة) كما تراها النخبة": دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١)، ص ٧٠.

(٢) حمدى حسن، مقدمة فى دراسة وسائل وأساليب الاتصال، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧)، ص ١٦٩.

وفى إنجلترا أيضاً انعكست نظرية المسئولية الاجتماعية فى الأنشطة التى كان يقوم بها المجلس العام للصحافة الذى أصدر عددا من التوصيات عام ١٩٤٩، حيث تلقى المجلس العديد من الشكاوى عن أداء الصحافة من جهات متنوعة، وقام بالتحقيق فى بعض الاتهامات، مثل قيام المحرر بكتابة رأيه فقط دون أن يعطى الطرف الآخر الذى يهاجمه حق الرد، وأن تقوم الصحافة بنشر التفاصيل الدقيقة عن جريمة اغتصاب لفتاة وهكذا، وعلى الرغم من أن المجلس لم يكتب قانوناً عاماً للأخلاقيات، فإنه كان يأمل أن يتم الاسترشاد بقراراته فى الحالات المتشابهة ومنها:

١) من حق الصحفى أن يكتب ما يريد عن موضوع معين، ولكن دون أن يحرم الأطراف ذات الصلة من توضيح موقفها تجاه هذا الموضوع.

٢) لا ينبغى على الصحافة أن تجعل النقد الموجه إلى شخص معين يصل إلى المستوى الذى يضر بسمعته فى المجتمع.

٣) إذا ما أساءت الصحيفة فهم الحقائق، فإنه يجب أن ينشر التصحيح والاعتذار فى مكان ملائم فى الصحيفة، حتى يصل إليه القارئ بسهولة.[١]

ومن بين العوامل التى تساعد فى تجلية الرؤية حول مدى تطبيق نظرية المسئولية الاجتماعية فى المجتمعات الغربية، أن هناك مشكلة أساسية تتعلق بهذه النظرية فى الولايات المتحدة نفسها، حيث لا يوجد اتفاق عام حول مسئوليات الإعلام، وعلى الرغم من وجود عدة مواثيق لمرافق الإعلام المختلفة تحدد مسئوليات كل مرفق، إلا أنه لا يوجد ميثاق واحد عام وشامل وملزم للجميع، ويعود السبب فى هذا إلى موقف الإعلاميين الأمريكيين أنفسهم، الذين يرغبون فى تحديد المسئوليات بصورة دقيقة وحاسمة، خشية أن يؤدى هذا التحديد إلى محاولة إلزامهم بتلك المسئوليات، وهذا- بلا شك - يتضمن تهرباً من المسئولية، لذا فإننا نستطيع أن نقول: إن نظرية المسئولية الاجتماعية فى الإعلام ليست مطبقة على الأقل فى المجتمع الذى ظهرت فيه بصيغتها وقالبها المهنى والاجتماعى والسياسى المعروف عند المتخصصين فى الإعلام، ولذلك لا نعجب من الجدل القائم الآن فى المجتمعات الغربية بين دعاة الحرية وأنصار المسئولية.

وتعانى نظرية المسئولية الاجتماعية من خلل فى التطبيق، وسبب هذا الخلل هو

---

(١) سارة عبد اللطيف عبد الحليم. "مرجع سابق" ص ٧٢.

خضوع وسائل الإعلام للتيارات السياسية والاقتصادية التى زادت من غموض معالم هذه النظرية.

ففى القرن الماضى كان الإعلامى يشعر إما بالعجز أو الرضا، العجز لأن الأداء الصحفى قد تم تحديده بما يتلاءم مع طبيعة النظام السائد الذى تشكل عن طريق قوى اجتماعية واقتصادية وثقافة خارجية عن سيطرة الإعلام المباشرة، أما شعوره بالرضا فلأن الإعلامى كان له دور مهم فى تشكيل نظرية المسئولية الاجتماعية، ولا ينبغى أن يشعر الإعلامى بذلك، فبينما يتحكم النظام السائد فى أداء الصحافة إلا أن الصحفيين يستطيعون أن يقولوا رأيهم فى طبيعة النظام، ومن ناحية أخرى فإن المسئولية الاجتماعية لا تزال نظرية أكثر من كونها واقعاً، وعلى الإعلاميين أن يبذلوا جهداً أكثر فى صياغة شكلها فى المستقبل.[1]

الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المسئولية الاجتماعية:

من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المسئولية الاجتماعية إنها تحد من حرية وسائل الإعلام، وتفتقر إلى آليات التنظيم الذاتي لمهنة الإعلام من خلال مواثيق الشرف المهنية ومجالس الصحافة، كما أن مجمل الأفكار التي طرحتها تلك النظرية لم تتح لها فرصة التنفيذ بشكل كامل، كما واجهت هذه الأفكار معارضات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ملاك الصحف والصحفيين أنفسهم، بينما حققت بعض النتائج الإيجابية في بعض دول أوربا، مثل "السويد" التي قامت بمواجهة خطر سيطرة الاحتكارات على صحافتها، بتقديم معونات مادية أسهمت في الحفاظ على حياة كثير من الصحف القديمة بالسويد.

ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت إلى تلك النظرية أنها تقدم مقولات وتوصيات عامة، ولا تقدم فروضاً علمية قابلة للقياس المنهجي، كما أنها اهتمت بالصحف بوجه عام، وتجاهلت وسائل الإعلام الأخرى وخاصة التليفزيون، إضافة إلى صعوبة إخضاعها للقياس المنهجي.[2]

وقد شهدت الفترة الزمنية الأخيرة انحداراً في أخلاقيات صاحبة الجلالة

---

(1) Gross, Gerald. the Responsibility of the press. (New York: Fleet publishing corporation, 1996). p47.

(٢) سليمان صالح (٢٠٠٧): "ثورة الاتصال وحرية الإعلام". (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ص ٢٩.

وسلوكياتها وظهرت على السطح ظاهرتان خطيرتان: صحافة انفلت فيها الزمام، وبدلاً من أن تكون رسالة تنوير وفكر، أصبحت أداة للإثارة والفضائح، وفضائيات استهلكت المال والجهد، وشوهت كل القيم دون أن تعرف من أين يأتي هذا الطوفان، مما يؤدي إلى انتشار العنف وغياب الانتماء وفقدان الهوية.[1]

وواجهت نظرية المسئولية الاجتماعية العديد من أوجه النقد باعتبارها انتقاصاً للحرية، ولأنها تفرض الوصايا على النظام الإعلامى، من خلال التنظيم الذاتى للإعلام، كما أن النظرية تحد من حرية وسائل الإعلام، وتعطى مبرراً للحكومات للتدخل فى شئون الإعلام، تحت شعار الحفاظ على المسئولية الاجتماعية للإعلام، وأن النظرية عاجزة عن إصلاح أداء الإعلام الغربى وتفسير أوضاع الإعلام فى العالم الثالث، أو جعل الإعلاميين أكثر التزاماً.

ويضاف إلى ما سبق افتقادها اليات التنظيم الذاتى لمهنة الإعلام، من خلال مجالس الصحافة ومواثيق الشرف المهنية، وأن مجمل الأفكار التى طرحتها هذه النظرية لم تتسع لها فرص التنفيذ بشكل كامل، حيث نظر الصحفيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطراً على حرية الصحافة، فى حين عارضت هذه الأفكار بشدة مجموعات ملاك الصحف.

ويرى البعض أن هذه النظرية لم تنجح فى بناء أرضية صلبة فى واقع المجتمع، لأنها اصطدمت بتيارات سياسية واقتصادية، وكان طبيعياً أن تحمل هذه النظرية فى طياتها إرهاصات الفشل؛ لأن ما نادت به لا ينسجم مع مصطلح السوق الإعلامية الحرة فى المجتمعات الغربية.[2]

إيجابيات نظرية المسئولية الاجتماعية:

١) تميزت نظرية المسئولية الاجتماعية عن نظرية الحرية فى النقاط التالية:

- تؤمن كل من نظرية الحرية والمسئولية بحقوق الإنسان، بينما تركز الليبرالية على حقوق الإنسان الفردية، وتؤمن نظرية المسئولية بحقوق الجماعة.
- يقول "لويس داى": بينما تؤكد الليبرالية حق الفرد، تسعى نظرية المسئولية إلى

---

(١) فاروق جويدة: "فوضى الصحافة والفضائيات" في: جريدة الأهرام، العدد (٤٤٨٨) السنة ١٣٤، ٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٩، ص ٤١.

(٢) محمود علم الدين. مدخل إلى الفن الصحفى.(القاهرة: ركلام للنشر، ٢٠٠٠) ص ص ٣٠٩- ٣١٠.

تحقيق المساواة بين كل أعضاء المجتمع، حيث إن أنصار نظرية المسئولية على استعداد للتضحية بالحرية الفردية فى سبيل تحقيق العدالة فى المجتمع.

- على عكس نظرية المسئولية، فإن تأكيد الليبرالية على الحرية الفردية، يجعل من المستحيل تقريباً على الليبراليون أن يكافحوا من أجل العدالة الاجتماعية، وأن يجعلهم مسئولين اجتماعياً.
- بينما يصر الليبراليون على أنه لا ينبغى أن يكون هناك دور للحكومة فى وسائل الإعلام مهما كانت الظروف، يؤمن أنصار نظرية المسئولية بأن الحكومة ينبغى أن تبقى فى الخلفية بأن تدفع وسائل الإعلام أن تكون مسئولة عن طريق التنظيم الذاتى.
- فى ظل نظرية المسئولية ينبغى على وسائل الإعلام أن تكون ناقلا عاماً للأفكار؛ لأنه على الصحافة أن تلتزم بتقديم الأصوات والآراء السائدة كافة فى مجتمع معين، وأن تمثل كل القطاعات المجتمع، هذا يختلف تماماً عن الليبرالية التى تؤمن بأن وسائل الإعلام لديها الحرية الكاملة- إن أرادت- فى تقديم الأفكار التى ترغب بها.[1]

٢) قدمت نظرية المسئولية الاجتماعية بعض الحلول التى تعد بمثابة التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة، وقد تمثل هذا الحل فى عدد كبير من الأفكار من أهمها:

- إنشاء مجالس للصحافة تكون مهمتها المحافظة على حرية الصحافة وعلى أجود المعايير المهنية، وبحث شكاوى الأفراد ضد التجاوزات الصحفية فى بعض الدول الأوروبية.
- إصدار مواثيق أخلاقية مهنية، يقوم الصحفيون أنفسهم بإصدارها.
- أن تقوم وسائل الإعلام نفسها بإصدار مواثيق الشرف الأخلاقية.
- "الأمبودسمان" العام والخاص، و"الأمبودسمان" هو محامى الشعب الذى يدافع عن حقوق الأفراد فى مواجهة وسائل الإعلام المختلفة وتجاوزاتها.
- تتكون" الامبودسمان" من كبار المحررين بالصحيفة، ويقومون بدور ناقد

(1) Retief, John. Media Ethics: An Introduction to Responsible Journalism.(Oxford: Oxford university, 2002) p.16.

الصحيفة الذى يبصر الصحيفة بمسئولياتها وينبهها إلى أخطائها، فالأمبودسمان العام هو جهاز يرأسه شخص يتمتع بفهم دقيق لأخلاقيات الصحافة والقضايا المتعلقة بها، ويعمل على حل أى نزاع بين المواطن والصحيفة، عن طريق ضمان حق الرد للمواطن على ما ينشر عنه، بينما الامبودسمان أو محامى الشعب الخاص، فهو الشخص الذى يبحث فى شكاوى المواطنين ضد هذه الوسيلة ورصدها فى تقارير يتم رفعها للمسئولين.

- النقاد الداخليون والخارجيون: وهم الذين يقومون بنقد ما تقدمه وسائل الإعلام إلى الجمهور من مضمون وتقييمه، والنقد الخارجى يتمثل فى إنشاء مجلات وصحف تتخصص فى نقد مضمون وسائل الإعلام.
- استطلاعات الرأى العام وتطوير التواصل بين الإعلاميين والجمهور وتشجيع البحث العلمى فى مجال الإعلام والتعليم والتدريب.(١)

ورغم أوجه النقد التى وجهت إلى نظرية المسئولية الاجتماعية، إلا أنها قدمت حلولا لتنظيم أداء وسائل الإعلام لمسئوليتها، ويتمثل ذلك فى التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة، عن طريق إنشاء مجالس الصحافة، وإصدار مواثيق الشرف الأخلاقية المهنية، ونظام محامى الشعب بالصحيفة (الامبو دسمان)، كما وفرت النظرية إمكان تطوير أخلاقيات الإعلام[٢].

١. حققت النظرية بعض النتائج الإيجابية فى بعض الدول الأوربية، مثل "السويد"، التى قامت بمواجهة خطر سيطرة الاحتكارات على وسائل الإعلام، من خلال إنشاء نظام لتقديم إعانات إلى وسائل الإعلام بها، للمحافظة على التنوع والاستقلالية.
٢. تساعد النظرية على زيادة المسئولية لوسائل الإعلام تجاه جمهورها.
٣. تحد النظرية من تدخل الحكومة للسيطرة على وسائل الإعلام، حيث تسمح بتحكم محدود من جانب الحكومة للحفاظ على المصلحة العامة.
٤. دعت النظرية إلى تحقيق مبدأ التنظيم الذاتى للإعلام، من خلال مجموعة من الحلول التى تساعد على تحقيقه من أهمها:-

---

(١) فتحى حسين أحمدعامر."مرجع سابق" ص ص ٧٣- ٧٤.

(٢) حنان حسن محمد الجندى." مرجع سابق" ص ٣٥.

- القيام بإنشاء مجالس للصحافة والإعلام ومواثيق أخلاقية مهنية.
- عمل استطلاعات للرأى العام للتعرف على أراء الجمهور.
- تطوير التواصل بين الإعلاميين والجمهور باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- نشر التصحيحات فى مكان بارز، وعرض الرأى والرأى الآخر فى البرامج التليفزيونية.[1]

والخلاصة: أن النظرية تعد محاولة لضبط جنوح الحرية المطلقة للنظرية الليبرالية، حتى لا تتحول إلى فوضى تضر بالمجتمع.

معوقات تطبيق النظرية:

١- النزعة الربحية فى اقتصاديات الوسيلة الإعلامية:

كان رفض رجال الأعمال والصحافة لنظرية المسئولية الاجتماعية، التى نادى بها بعض الاقتصاديين والإعلاميين الحريصين على بنية المجتمع والحفاظ على ما تبقى من قيمه وأخلاقه قد اتخذ شكلاً جديداً، عزز من ثبات جبهة الرفض وصمودها أمام أنصار نظرية المسئولية الاجتماعية، وذلك عندما تطورت تقنية وسائل الإعلام، وأصبحت مجالاً رحباً وناجحاً للربح والاستثمار، واتجه إليها رجال الأعمال الذين لا يفقهون شيئاً فى تخصص الإعلام ولا فى أخلاقيات المهنة، وحولوها إلى شركات استثمار ضخمة، يهمها فى المقام الأول أن تفوز بأكبر عدد من المساهمين فى ملكياتها وإداراتها وتشغيلها، وأن تضمن لهؤلاء المساهمين قدراً معيناً من الأرباح، من خلال تركيزها على الوظيفة الترفيهية على حساب وظائف أخرى.

٢- سيطرة جماعات الضغط والمصالح:

ففى مجال وسائل الإعلام المطبوعة، عرفت الأوساط الإعلامية فى أوروبا والولايات المتحدة نوعية خاصة من الصحافة تسمى "صحافة الرأى"، وقد استخدمت جماعات المصالح هذا النوع من الصحافة فى التعبير عن اتجاهاتها، من أجل التأثير فى الرأى العام، ويعتقد أنصار هذا النوع من الصحافة أنه من الصعوبة بمكان تحقيق الموضوعية.

أما فى مجال وسائل الإعلام الإلكترونية، وبخاصة فى التليفزيون، فقد كانت

---

(١) أميرة عبد الفتاح محمد عبد الفتاح." مرجع سابق" ص ٦٠.

سيطرة جماعات الضغط والمصالح تمثل مشكلة خطيرة على الساحة الإعلامية، فى أواخر عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، عندما تزايد اهتمام هذه الجماعات بدور وسائل الإعلام فى توجيه الرأى العام وتسخيرها لخدمة أهدافها المختلفة، ومن أهم هذه الجماعات المؤثرة فى الرأى العام الغربى وفى صناعة القرار السياسى: "اللوبى الصهيونى" فى الولايات المتحدة الأمريكية.

محددات الوعى الإعلامى:[1]

تعتبر محددات الوعى الإعلامى نمطاً من أنماط تكريس المسئولية الاجتماعية؛ لأنها ترفع الحس النقدى لدى المشاهدين، من خلال وصفها للاستراتيجيات والمفاهيم العامة، أما التعليم الإعلامى فتم تصنيفه بوصفه أحد أبرز الاليات التى يتم من خلالها تنفيذ تلك الاستراتيجيات، وتعظيم الوعى الإعلامى، ليصبح بدوره مرادفاً لمفهوم امتلاك أدوات الثقافة الإعلامية من قبل الرأى العام، بما يمكنه من التكيف والمشاركة بفعالية مع الواقع الإجتماعى الذى تبنيه وسائل الإعلام عبر موادها ومضامينها المختلفة.

وينطلق التحليل الاجتماعى لمحددات الوعى الإعلامى من قاعدة مهمة، تتمثل فى: الربط بين الممارسات غير المسئولة من قبل وسائل الإعلام، - ومنها ترويج الشائعات، - وتعظيم الوعى لدى الرأى العام بالآثار الناتجة عن تلك الممارسات، فضلاً عن تزويده بالمعارف والثقافة الإعلامية اللازمة التى تضمن للرأى العام تفاعلاً إيجابياً مع وسائل الإعلام، فى ضوء الاستفادة من وظائفها المرغوبة، وتجنب آثارها الاجتماعية غير المرغوبة.

وتنطلق محددات الوعى الإعلامى من الرأى العام بشأن وسائل الإعلام التقليدية والحديثة من حيث البيئة والممارسات والتأثيرات المرتبطة بتلك الوسائل، وتتمثل فيما يلى:-

١. تنتقى وسائل الإعلام أحداثاً ووقائع بعينها من الواقع الاجتماعى فى ضوء العديد من الاعتبارات والقرارات المهنية، ومن ثم فهى ليست مجرد مرآة تعكس الواقع فى صورته الأولية، بل ثمة عملية انتقائية ينبغى الإلمام بمصوغاتها ومراميها من قبل الرأى العام.

---

(١) خالد صلاح الدين حسن، مرجع سابق" ص١٣٨٩.

٢. تؤثر وسائل الإعلام فى معارف الرأى العام واتجاهاته، من خلال طرحها لأحداث الواقع الاجتماعى وقضاياه، فى ضوء تصورات بنائيه مسبقة، تعكس استخلاصات وتفسيرات لتلك الأحداث والقضايا، ومن ثم فإن وسائل الإعلام تعد من أبرز روافد التحول الاجتماعى عبر تأثيراتها التراكمية فى المعارف السياسية والاجتماعية للرأى العام.

٣. تسهم وسائل الإعلام فى خلق مستويات متزايدة من الاتفاق بين الأفراد حول المعانى والدلالات التى تعكسها مخرجات الواقع الاجتماعى، ويتفوق فى ذلك بدوره على العديد من المتغيرات مثل (الاحتياجات الشخصية – مستويات القلق – نمط النشأة الاجتماعية – الخلفية الثقافية للأفراد).

٤. تتأثر الممارسات الإعلامية بالضغوط الاقتصادية والاعتبارات الربحية التى تؤثر بدورها فى المضامين الإعلامية، وطرق طرحها على الرأى العام.

٥. ينطوى جانب كبير من الرسائل الإعلامية التى تطرحها وسائل الإعلام على رؤى إيديولوجية، وقيم فكرية بعينها، تسعى وسائل الإعلام لإقناع الرأى العام بها.

٦. تتفاوت تأثيرات وسائل الإعلام فى الرأى العام باختلاف طبيعة الوسيلة، فضلاً عن خصائص الرأى العام الديموجرافية والاجتماعية والثقافية.

٧. تمتلك كل وسيلة إعلامية إمكانات وأدوات إبداعية وجمالية تميزها عن الوسائل الأخرى، ومن ثم تبدو الأهمية البالغة لأن يكون الرأى العام الثقافة الإعلامية التى تؤهله للاستمتاع بتلك الإبداعات.

وفى ضوء الطرح السابق تبدو القيمتان النظرية والمنهجية للتحليل الاجتماعى لمحددات الوعى الإعلامى، بوصفه إطاراً تفسيرياً رصيناً لإليات العلاقة الثنائية بين الإعلام والشائعات، وتأثير مخرجات تلك الثنائية فى الرأى العام القادر على تقييم أداء وسائل الإعلام، والتعامل معها بشكل واعٍ يضمن عدم الخضوع لتأثيراتها السلبية.

ومن خلال ذلك يتحقق النصف الآخر من المسئولية الاجتماعية، الذى يتمثل فى الجمهور نفسه تجاه ما يشاهده أو يسمعه أو يقرؤه، ويفكر بشكل نقدى فى الرسالة الإعلامية التى يستقبلها بل يقوم بتحليلها ودراسة ما تطرحه من أفكار ومعارف، ومدى توافقها مع أخلاقه ومعتقداته ومصالحه.

الاستفادة من نظرية المسئولية الاجتماعية فى الإعلام الرياضى:

إن علاقة المسئولية الاجتماعية بالإعلام الرياضى، فى ظل هذه الحالة من عدم الالتزام المهنى والأخلاقى من جميع أطراف هذه العملية تزيد من تهييج الجماهير والتنابز بين القائمين على الإعلام الرياضى وزيادة حالة التعصب بين الجماهير.

ومن خلال متابعة البرامج الرياضية التليفزيونية يبدو أن مقولة "جوبلز" مساعد "هتلر" وأول وزير للإعلام فى العالم "أعطنى إعلاماً بلا ضمير أعطك شعباً بلا وعى" أثبتت الآن صحتها، وهى لسان حال الإعلام الرياضى، بعد أن أصبحت بعض القنوات والبرامج الرياضية عبئاً على كاهل المجتمع المصرى، بما تصنعه من فتنة وإثارة وترسيخ للتعصب بين الجماهير من خلال تضخيم الأحداث.

يتضح ذلك من خلال استضافة البرامج شخصيات تعمل على دفع بوادر التعصب والاحتقان بين الجماهير، وهى التى ظهرت جلية فى إثارة مشاعر جماهير فريقى الأهلى والمصرى البور سعيدى، قبل "موقعة" بور سعيد الشهيرة، حيث ترتب على تلك الآثار المذبحة الدامية يوم ٢ فبراير عام ٢٠١٢م، وتوابعها بعد صدور أحكام الإعدام على المتهمين من بور سعيد، وصولاً لحريق اتحاد كرة القدم المصرى ونادى ضباط الشرطة يوم ٩ مارس ٢٠١٣م، بعد صدور الحكم على ضباط الشرطة المتهمين فى القضية، ولم تكن تلك الواقعة الأولى، حيث سبقتها قبل ذلك حالات الإثارة فى القنوات والبرامج الرياضية أثناء مباراة المنتخب المصرى ونظيره الجزائرى، فى التصفيات المؤهلة لكأس العالم لكرة القدم بجنوب أفريقيا ٢٠١٠م، تسببت هذه الفتنة فى تلقى العديد من مقدمى البرامج الرياضية، - وعلى رأسهم مدحت شلبى وأحمد شوبير، - تهديدات بالقتل فى حالة عدم تراجعهم عن إثارة الفتن حسب ما تم وصفه.

ويرى العديد من الخبراء أنه من المفترض تنامى دور الإعلام الرياضى، ليكون تثقيفياً وتنويرياً، ولا يكون انحيازيا أو مثيراً للغضب، ويعمل وفق الاعتدال والحيادية عند تناول أية قضية، لأن الإعلام رسالة سامية يخاطب ثقافات مختلفة وعقولاً متباينة وشباباً متحمساً.

هناك إعلام رياضى يسعى إلى الإثارة التى تحقق الربح ولم يكن له دورا إيجابي، ولم يراع مسئوليته الاجتماعية تجاه بلده، ولكنه تسبب فى نشر روح الفتنة والتعصب والمصادمات بين العديد من الجماهير، وكان بعيداً كل البعد عن مبادئ المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

وبنظرة إلى ما يطفو على السطح من قضايا رياضية، كان من المفترض فى الإعلام الرياضى أن يراعى أن مصلحة الوطن فى هذه الفترة الحرجة بعد ثورة يناير ٢٠١١م، وحالة الفوضى التى مرت بها البلاد والانفلات الأمنى الذى سيطر عليها خلال تلك الفترة، كان يجب أن تتم استضافة شخصيات عاقلة رشيدة لديها القدرة على توجيه الرأى العام إلى كل ما هو إيحابى، وعمل مصالحة بين الجماهير، وخاصة جماهير الأهلى والمصرى البورسعيدى، والتواصل مع أطراف الأزمة والوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف.

ومن خلال تعدد مظاهر عدم الالتزام المهنى والأخلاقى فى الإعلام الرياضى التليفزيونى لم يكن غريباً على الإطلاق أن يبادر عدد كبير من المسئولين بالاتحادات والأندية الرياضية إلى اتخاذ قرارات بمقاطعة البرامج الرياضية التليفزيونية، وعدم التعامل معها، بل وصل الأمر إلى قيامهم بملاحقة البرامج الرياضية ومقدميها قضائياً، للحصول على حقوقهم الأدبية بسبب الأضرار التى عادت عليهم، من وراء المضامين التى تقدمها تلك البرامج الرياضية، التى أخذت الرياضة والرياضيين إلى ساحات القضاء.

إن الخوف من زيادة هذه الحالة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحالة الانفلات الأمنى التى سيطرت على مصر خلال تلك الفترة، والتى جعلت جماهير الرياضة تقتحم الملاعب كما حدث فى العديد من المباريات، مع أنه كان من المتوقع الاستفادة من الثورة للقيام بالتحول إلى جمهور رياضى واع ؛لأن أعداداً كبيرة من جماهير الألتراس للأندية الجماهيرية مثل الأهلى والزمالك والإسماعيلى كان لهم دور كبير فى أثناء الثورة، بل إنهم كان منوطاً بهم تنظيم عملية الدخول والخروج فى ميادين الثورة، ودور جماهير ألتراس أهلاوى فى تنظيم الدخول والخروج إلى مدرجات إستاد القاهرة فى العديد من المباريات بعد الثورة، وكان بعد حالة الاحتقان بينها وبين الأمن فى مباراة كيما أسوان فى كأس مصر، والتى قامت الجماهير فيها بسب الشرطة، مما دفعها إلى الهجوم الشرس عليهم، فى واقعة غير مسبوقة، سقط فيها العديد من الإصابات بين الجماهير وفى ضباط وجنود الشرطة أيضاً.

وبلغت هذه الحالة من الاحتقان- بين الجماهير والأمن من جهة، وبين الجماهير بعضها البعض من جهة أخرى- ذروتها فى أحداث مذبحة إستاد النادى المصرى ببور سعيد، والتى راح ضحيتها ٧٤ مشجعاً من مشجعى ألتراس أهلاوى، من وراء

هجوم جمهور المصرى عليهم فى المدرج الخاص بهم، بعد انتهاء المباراة، فى مشهد مرعب تم نقله على الهواء، وشاهدته مصر كلها، وكانت شرارة البداية لهذه الموقعة هو قيام جمهور الأهلى برفع لافته تتضمن سباً لرجال بور سعيد، وقع كل ذلك تحت نظر رجال الأمن المتواجدين فى الملعب وبين الجماهير، والغريب فى الأمر أن الأمن لم يتحرك ولم يفصل بين جمهور بور سعيد المعتدى وجماهير الأهلى المعتدى عليه، وكأنهم ينتقمون من جماهير ألتراس أهلاوى الذى اعتاد سب الأمن فى كل مناسبة، ومن خلال تواجدهم القوى فى جميع المظاهرات التى تلت ثورة يناير، ومحاولة اقتحامهم وزارة الداخلية فى أحداث شارع محمد محمود.

وكان من توابع هذه الحادثة المؤسفة توقف النشاط الرياضى فى مصر كلها، وعلى مستوى جميع المسابقات المحلية الودية والرسمية، وإصابة الرياضة المصرية بالشلل التام، وقام رئيس الوزراء بحل اتحاد الكرة المصرى والتحقيق مع رئيسه وأعضائه.

ويرجع السبب الرئيس فى هذه الحالة التى وصلت إليها الرياضة المصرية إلى قيام الإعلام بدور المحرض بين الجماهير، متمثلاً فى بعض البرامج الرياضية.

وعلى سبيل المثال فقد قام برنامج "مساء الأنوار"، ومقدمه "مدحت شلبى" قبل مباراة المصرى والأهلى بيومين باستضافة أحد مشجعى النادى المصرى خلال مداخلة تليفونية، قال خلالها: إن جمهور الأهلى أذا تجاوز فسوف يعودون فى نعوش إلى ذويهم، وإذا بمقدم البرنامج يصدق على كلامه بقوله "لديك كل الحق ويجب على جماهير الأهلى الالتزام".!!!

كل ذلك برغم التجاوزات الأخرى، من خلال معظم البرامج الرياضية، ويؤكد هذه الحالة من الانفلات الإعلامى فى الرياضة - اعتراف القائمين بالاتصال فى الإعلام الرياضى بمختلف أشكاله بهذه الأزمات، ومنهم "خالد الغندور" مقدم برنامج "الرياضة اليوم" فى قناة "دريم ١" الذى دعا الإعلاميين العاملين فى المجال الرياضى إلى جلسة تصالح، وقام بدعم هذه الدعوة "أحمد شوبير" مقدم البرامج الرياضية بقناة "مودرن سبورت"، وساهم فى حشد الإعلاميين الرياضيين بجلسة فى أحد الفنادق الكبرى، ولعل تبنيه هذه الدعوة هو نيته الترشح لانتخابات اتحاد الكرة التى كانت ستجرى خلال تلك الفترة، فأراد الاستفادة من التقرب إلى الإعلاميين الرياضيين، لتحسين صورته الذهنية من خلالهم، أوتحييدهم إذا لم

يقوموا بتدعيم ترشحه؛ لأنه فى هذه الفترة كان قد فقد الكثير من شعبيته فى الوسط الرياضى بسبب ازماته مع بعض الشخصيات الرياضية ومنهم على سبيل المثال "مرتضى منصور" رئيس نادى الزمالك.

من هذا المنطلق يرى الباحث ضرورة تطبيق مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية وأسسها لوسائل الإعلام فى الإعلام الرياضى المصرى.

أوجه الاستفادة من النظرية فى المجال التطبيقى للدراسة :

استفاد الباحث من نظرية المسئولية الاجتماعية فى عدة أوجه منها :-

١. اختبار الوظائف التى تقدمها البرامج الرياضية عينة الدراسة فى القنوات الرياضية، فى ضوء الوظائف الأساسية التى حددتها النظرية لوسائل الإعلام، لمعرفة درجة التركيز على وظائف بعينها دون وظائف أخرى، وذلك بتحليل الموضوعات التى تعالجها البرامج عينة الدراسة.

٢. الاستفادة من معطيات النظرية الخاصة بأبعاد المسئولية الأخلاقية والاجتماعية فى البرامج الرياضية عينة الدراسة، بهدف التعرف على درجة التركيز على جوانب ومسئوليات أخلاقية واجتماعية معينه دون أخرى.

٣. الاسترشاد بمقولات نظرية المسئولية الاجتماعية فى معرفة أبعاد المسئولية المهنية للبرامج التليفزيونية بعامة والبرامج الرياضية بخاصة، وذلك لمعرفة درجة المسئولية المهنية للإعلاميين المشاركين فى البرامج الرياضية عينة الدراسة.

٤. الاعتماد على نظرية المسئولية الاجتماعية كإطار نظرى للدراسة للتعرف على أوجه المسئولية الاجتماعية والأخلاقية والمهنية، التى يجب أن تلتزم بها وسائل الإعلام والتليفزيون بخاصة من أجل حماية الجمهور، خاصة النشء والمراهقين، من تلاعب القائمين بالاتصال، والتأثيرات السلبية للمعالجة الخاطئة للمضامين المقدمة فى البرامج الرياضية، وتوعية الجمهور بمثل هذه التأثيرات السالبة وتوضيحها لهم.

٥. تدعم نظرية المسئولية الاجتماعية معايير الصدق والدقة والموضوعية والشمولية والترابط فى إعداد الرسالة الإعلامية ومعالجتها وإنتاجها، بما يحقق التربية الإعلامية، مما يمثل إطاراً نظرياً للدراسة.